أكد أن قطر مؤهلة لإنجاحها .. القائم بالأعمال السعودي:

قمة الدوحة فاتحة خير

الدوحة - قنا: أكد الدكتور هندي بن نايف بن حميد القائم بأعمال سفارة المملكة العربية السعودية في الدوحة بالإنابة أن دولة قطر مؤهلة لإنجاح القمة العربية المقررة في الدوحة أواخر الشهر الجاري.

وقال القائم بالأعمال السعودي، في حديث لوكالة الأنباء القطرية «قنا» بمناسبة قرب انعقاد القمة، إن الوضع العام العربي حاليًا يعد مختلفًا جدًا، حيث نعيش في مشاكل عديدة في أكثر من دولة وعلى رأس تلك المشاكل الأزمة السورية التي تتصاعد أحداثها منذ أكثر من عامين.

ورأى سعادته أن الشعوب العربية تعلق آمالاً كبيرة على الجامعة العربية باعتبارها بيت العرب، مشيرًا إلى أن الطموحات في السابق كانت عالية وكبيرة خلال القمم السابقة، إلا أن الظروف التي مرت بها المنطقة حالت دون تلبية تلك الطموحات، معربًا عن أمله أن تكون القمة المقبلة في الدوحة فاتحة خير في العمل العربي المشترك. وأكد القائم بالأعمال السعودي مجددًا أن دولة قطر مؤهلة لإنجاح القمة العربية المقبلة، نظرًا لما

دبلوماسية قطر وعلاقاتها الطيبة تؤهلها لإنجاح القمة

تتمتع به الدوحة من علاقات طيبة مع جميع الأطراف العربية، خاصة أن لديها دبلوماسية فعالة مع كافة هذه الدول، لذا نتمنى أن تكون القمة عند مستوى الطموحات. وأشار الدكتور هندي بن نايف إلى أن كافة المسؤولين في الدول العربية يؤكدون دائمًا ضرورة تطوير أداء الجامعة العربية، وهذا يبين لنا شعور المسؤولين بأهمية هذا الأمر حتى تكون الجامعة على مستوى التحديات الكبيرة التي تواجه أمتنا العربية. واعترف القائم بالأعمال بأن العمل العربي المشترك مازال دون الطموحات والشارع العربي يطمح في تحقيق إنجازات أكبر مما حدث في السابق وهذا لن يتحقق ما لم تطوّر الجامعة العربية من نفسها ومن أدائها، خاصة أن هناك أكثر من

دولة عربية تعيش في ظل ظروف صعبة وعلى رأسها سوريا، بالإضافة إلى القضية المركزية للعرب وهي القضية الفلسطينية.

وحول دعم القضية الفلسطينية ماديًا بعد قرار لجنة مبادرة السلام العربية تشكيل شبكة أمان مالية لدعم السلطة الوطنية، قال سعادة الدكتور هندي إن المملكة العربية السعودية قامت بتسديد مبلغ مائة مليون دولار حسبما جاء في قرار اللجنة وهذا مبدأ أساسي من مبادئ المملكة وهو الوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية. وأضاف ابن نايف أنها ليست المرة الأولى ولن تكون الأخيرة لأن القضية الفلسطينية مازالت عندنا هي القضية الرئيسة ودعمها أمر واجب وهو مستمر منذ أن بدأت القضية وحتى الآن، معربًا عن أمله أن تقوم كل دولة بما عليها فعله لمساعدة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة وأن تفي بالتزاماتها لأن الوضع الفلسطيني لا يحتمل التخلي عنه. وفيما يخص الاستفادة العربية من تجربة مجلس التعاون الخليجي.. قال القائم بالأعمال إن العمل العربي المشترك هو عبارة عن إرادات الدول وبالنسبة لدول ملجس التعاون كما يرى الكثيرون كانت التجربة العربية الوحيدة التي حققت إنجازات، وبالعكس ليس هناك ما يمنع من الاستفادة من التجربة الخليجية في مجال معين في إطار الجامعة العربية

مستقبل العلاقات القطرية -السعودية مشرق ومتطور

وهذا أمر مهم ومطلوب لأن استفادة الجامعة من تطوير العمل فيها من خلال التجربة الخليجية سيحقق الكثير في أداء الجامعة.

وأشار إلى أن أداء مجلس التعاون الخليجي مر بمراحل كثيرة ولكنها في أغلبها مراحل تصاعدية، مشيرًا إلى أن ما طرحه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية من الانتقال من تجربة التعاون إلى تجربة الاتحاد يعتبر نقلة نوعية من العمل المشترك وسيكون لها انعكاسات إيجابية على المنطقة بأسرها، ونتمنى أن تستفيد الجامعة العربية من النجاح الخليجي في هذا الصدد. وأوضح أن الملفات الاقتصادية المطروحة على القمة العربية المقبلة تعد من أهم الملفات وهي التي يمكن أن تقود الملفات الأخرى السياسية وغيرها، لذا يجب أن تحظى بالأهمية المناسبة. وأكد القائم بالأعمال السعودي أن الإرادة العربية لتحقيق العمل العربي المشترك موجودة بالفعل لكن الآليات المتبعة ليست مواتية للعصر الحالي، لذا نحتاج إلى تطوير عملنا في كل المجالات.

وحول العلاقات القطرية السعودية، قال الدكتور هندي إنها تعيش مرحلة ممتازة وقد شاهدنا في بداية شهر مارس الحالي اجتماع الدورة الرابعة للمجلس التنسيقي السعودية - القطري والتي رأس الجانب السعودي فيها صاحب السمو الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، ومن الجانب القطري أخوه سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ولي العهد، حيث تم خلال الاجتماع التوقيع على العديد من الاتفاقيات التي كانت لبنة إضافية في العلاقات بين البلدين، معربًا عن ثقته بأن مستقبل العلاقات بين البلدين مشرق ومتطور دائمًا ونتوقع لها من أفضل إلى أفضل.

مطالب فلسطينية بقرارات حاسمة

الشيخ عكرمة: مطلوب وضع القدس المحتلة في صدارة المناقشات

البرغوثي: تقديم شبكة حماية تساعد الفلسطينيين على تدويل أزمتهم

الدوحة - قنا : طالبت بعض القيادات الفلسطينية قمة الدوحة المقرر عقدها أواخر الشهر الجاري بوضع القضية الفلسطينية في مقدمة مناقشاتهم والعمل على الخروج بقرارات حاسمة لمواجهة الاستيطان والتهويد الذي تُمارسه الحكومة الإسرائيلية.

ومع تصاعد وتيرة الاستيطان والاعتداء على المقدسات الإسلامية في فلسطين المحتلة ستكون القضية الفلسطينية إحدى القضايا الأبرز خلال القمة العربية الرابعة والعشرين، وذلك في محاولة للوقوف في وجه آلة الحرب الإسرائيلية التي تستهدف الأرض والإنسان والتاريخ الفلسطيني. فرغم حرص القادة العرب على وضع القضية الفلسطينية في صدارة ملفات البحث خلال القمم العربية المتعاقبة، إلا أن قمة الدوحة ستولي أهمية أكبر كونها الأولى بعد الربيع العربي، خاصة مع المطالب المتصاعدة بأن يتغير الواقع السياسي العربي وأن يتوافق مع ما يجري في بعض الدول العربية حالياً من رغبة في الانتقال إلى الحرية والديمقراطية.

ويدعو الشيخ عكرمة صبري رئيس الهيئة الإسلامية العليا مفتي القدس المحتلة السابق وخطيب المسجد الأقصى المبارك، في تصريح لوكالة الأنباء القطرية «قنا»، القادة العرب إلى وضع قضية الأقصى والقدس المحتلة بشكل عام في صدراة مناقشاتهم خلال القمة العربية المقبلة بالدوحة، نظراً للخطورة التي باتت تتعرض لها القدس المحتلة جراء الممارسات الإسرائيلية المتصاعدة خلال الفترة الماضية.

وطالب الشيخ صبري القمة العربية بضرورة تنفيذ التزامات القمة العربية الثانية والعشرين التي عقدت في مدينة سرت الليبية عام 2010 والتي أقرت تخصيص 500 مليون دولار لدعم صمود القدس، مشيراً إلى أن الدعم السياسي والاقتصادي بات واجباً عربياً للدفاع عن المقدسات الإسلامية في الأراضي المحتلة والتي تتعرض لعملية ممنهجة ولتهجير وتهويد واستيطان وسياسات ترفضها كل المواثيق والأعراف الدولية. وكانت القمة العربية الثانية والعشرون قد أقرت إنشاء صندوق باسم «صندوق القدس» لدعم صمود المدينة المحتلة وأن يتم تقديم دعم بقيمة 500 مليون دولار، وذلك في استجابة لمطلب السلطة الفلسطينية في هذا الشأن. وأضاف رئيس الهيئة الإسلامية العليا مفتي القدس المحتلة السابق وخطيب المسجد الأقصى المبارك أن سياسة الاستيطان ومصادرة البنايات أصبحت تجري على قدم وساق خلال العام الماضي وذلك في ظل رغبة الاحتلال في تنفيذ مخططه الاستيطاني الكامل بمحو التاريخ العربي والإسلامي من ذاكرة القدس وتغيير هويتها وطبيعتها الديمغرافية، مما يستوجب موقفاً عربياً مناصراً للحق الفلسطيني في عاصمته الأبدية. وكان تقرير فلسطيني قد رصد قيام إسرائيل باستدراج عروض لبناء 2366 وحدة سكنية استيطانية جديدة في القدس المحتلة خلال عام 2012، مما يشكل أكثر من ضعف عدد المساكن المبناة خلال السنوات الثلاث السابقة وبالتالي يهدد حل الدولتين بشكل كامل نظراً لأن تلك السياسات ستغير الطبيعة الديمغرافية للقدس.

أما النائب الدكتور مصطفى البرغوثي الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية فقد طالب القمة العربية بأن تجد مظلة لدعم مادي لمقاومة سياسات الاستيطان والتهويد وتقديم شبكة حماية قوية تُساعد الفلسطينيين على تدويل أزمتهم في كل المنظمات الحقوقية والدولية. وقال إن توافر الإرادة والرغبة العربية في التغيير سيكون لها الأثر الأكبر في تغيير الواقع الفلسطيني إلى الأفضل من خلال اتخاذ كل الخطوات التي يمكن معها مقاومة الاستيطان والتهويد، مضيفاً أنّ هناك العديد من الوسائل التي لم يتم اتخاذها ضد الاحتلال الإسرائيلي منها الضغط العربي الكامل على الولايات المتحدة لتتخلى عن دعم إسرائيل في ممارساتها ضد الشعب الفلسطيني. وطالب الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية بالتوجه العربي إلى مجلس الأمن مرة أخرى لوضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته بضرورة وقف الاستيطان والتهويد وسياسة الإبعاد وطرد الفلسطينيين من منازلهم في القدس المحتلة بذريعة عدم الترخيص، حيث تعتبر جريمة الاستيطان الإسرائيلي في نظر القانون الدولي، من الجرائم المستمرة والتي تترتب آثارها طالما بقيت المستوطنات قائمة على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

من جانبه، أكد الشيخ تيسير التميمي قاضي قضاة فلسطين السابق أهمية انعقاد القمة العربية في هذا التوقيت بالذات، داعياً القادة العرب إلى وضع القضية الفلسطينية بكل ملفاتها في مقدمة أجندات البحث خلال القمة. وحث التميمي القادة العرب على تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها قمة سرت عام 2010 خاصة فيما يتعلق بالدعم المالي لمدينة القدس لمساعدتها على الصمود في وجه الاحتلال بكل ممارساته التهويدية والاستيطانية والعمل على الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للمدينة المقدسة، «فهناك إجماع دولي على أن القدس جزء من الأراضي التي احتلتها (إسرائيل) عام 1967 ما يساعد على وجود رأي عام عالمي يمكن استغلاله ضد ممارسات إسرائيل». وطالب التميمي بتغيير منهجية العمل داخل الجامعة العربية حتى تتماشى مع التغيرات الجوهرية التي حدثت في دول الربيع العربي، مشدداً على أنّ القدس هي القضية المركزية للعالم العربي والإسلامي كله، لذلك لابد من قرارات حاسمة وقوية وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع، وذلك في سبيل إعادة القضية الفلسطينية إلى صدارة القضايا العالمية الراهنة.

من جانبه، أكد الدكتور حنا عيسى أمين عام الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، خبير القانون الدولي أن إسرائيل تعتبر الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية في مدينة القدس استراتيجية عامة تتفق بشأنها معظم الأحزاب الأسرائيلية. وأضاف عيسى قائلاً: «إن الاستيلاء على الأراضي بحد ذاته يعتبر من أخطر الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المواطنين الفلسطينيين وأراضيهم، ولم تؤد المسيرة السياسية وما رافقها من اتفاقيات إلى وضع حد لمصادرة الأراضي ووقف الاستيطان، بل على العكس تمامًا قامت إسرائيل بتكثيف سياساتها الاستيلائية على الأراضي الفلسطينية». كما أكد عيسى على أن جميع دول العالم دون استثناء تعتبر الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير شرعي وغير قانوني وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، ومحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية جائز بالرغم من عدم مصادقة إسرائيل حتى الآن على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتحفظها على إدراج الاستيطان ضمن جرائم الحرب. أما هاني المصري المحلل السياسي ومدير المركز الفلسطيني للأبحاث السياسية والدراسات الاستراتيجية برام الله فقد قال إن القدس تكاد تكون قد ضاعت بسبب سياسة إسرائيل المتسارعة لتنفيذ مخططها التهويدي والاستيطاني، مشدداً على ضرورة أن تتحمل الدول العربية مسؤولياتها في هذا الشأن والخروج بقرارات قوية خلال القمة العربية المقبلة بالدوحة.

وأضاف المصري، إن الموقف الحالي يستوجب السير في مسارين متوازيين، الأول هو المسار السياسي الداعم لتدويل كل قضايا الشعب الفلسطيني القابع تحت الاحتلال واللجوء إلى مجلس الأمن والمنظمات الدولية في سبيل تحقيق المطالب الفلسطينية ومحاكمة قادة إسرائيل على جرائمهم اليومية ضد الشعب. وأوضح أن المسار الثاني يتركز في الدعم المالي للقدس حتى تكون هناك سياسات مضادة للتهويد في القدس والعمل على إبراز الهوية العربية للمدينة المقدسة داخلياً وخارجياً واستغلال هذا الدعم في تحقيق هذه الاهداف، مشدداً على ضرورة أن تعمل القمة العربية المقبلة على تنفيذ توصيات قمة سرت التي دعت إلى إنشاء صندوق خاص لمدينة القدس. ومع هذا العرض يتأكد أن أمام القمة العربية الرابعة والعشرين بالدوحة تحديات كبيرة في مجال مكافحة سياسات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وتحقيق آمال ملايين الفلسطينيين الذين شردوا من ديارهم جراء سياسات الاستيطان والتهويد.

الشيخ عكرمة صبري

د. مصطفى البرغوثي

الشيخ تيسير التميمي

د. حنا عيسى